

الوجيز في

التمويل والاستثمار وضعياً وإسلاًمياً

الأستاذ الدكتور

عبد الحبيب السبهياني



رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

في عمان: (٢٠١٢/٤/١٣٣٤)



لا يجوز نشر هذا الكتاب أو نسخه أو ترجمته

أو اختزان مادته أو نقلها كلياً أو جزئياً إلا

بموافقة خطية مسبقة.

الطبعة الثانية

إريد - مطبعة حلاوة

١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

U. B. F.

University Book Facilitator

Ubf2012@Gmail.com

Al-Sabhany.com



## كشاف المحتويات

مقدمة ..... ١١ - ١٢

(١): مميزات لازمة ..... ١٣ - ٢١

مفهوم التمويل والاستثمار/ المال مفهومه وأقسامه/ الضمان والتماثل والثبات وانفصال المنفعة عن العين وقابلية القسمة والغرض والحضور والتميز والتمنية/ الملك مفهومه وأقسامه: الملك التام والملك الناقص: ملك العين، المنفعة، الانتفاع/ شروط صحة المعاملات: سلامة النية، سلامة المبنى، سلامة المآل/ الموارد الذاتية.

(٢): التمويل بالاقتراض ..... ٢١ - ٣٧

القرض الحسن وأحكامه/ القروض المتبادلة/ سندات القرض الحسن/ القرض الربوي: الفائدة وصورها: البسيطة والمركبة والعائمة/ صور القرض الربوي/ الضمانات والرهن: ضمانات شخصية ومصرفية/ الاقتراض بضمان المخزون، بضمان الديون/ الرهن وأحكامه الفقهية/ الاقتراض من الجمهور: السندات: ماهيتها/ تدخل المشرع المالي/ خصائصها وحقوق حاملها، أنواعها/ آثار التمويل الربوي وحكمه.

(٣): التمويل بالمشاركة ..... ٣٧ - ٤٧

الشركات وأنواعها: شركة الملك، شركة الإباحة، شركة العقد/ شركة الأموال وأحكامها: شركة العنان: حكمها، شروطها/ شركة المفاوضة: حكمها، شروطها/ شركة الأعمال: حكمها وشروطها/ شركة الوجوه: حكمها وشروطها/ المضاربة: ماهيتها حكمها وأحكامها/ شروطها في المال والربح والعمل/ أحكام الخسارة في الشركات/ انتهاء الشركات فقهاً.



(٤): الشركات في القوانين التجارية..... ٥٢ - ٤٨

شركات الأشخاص: التضامن وحكمها، التوصية البسيطة وحكمها، شركة المحاصة وحكمها/  
شركات الأموال أو الأسهم/ الشركات المختلطة: التوصية بالأسهم وحكمها، ذات المسؤولية  
المحدودة وحكمها/ الشركات القابضة.

(٥): الشركات المساهمة..... ٦٨ - ٥٣

شركات الأموال المساهمة: ماهيتها وأهميتها ومشروعيتها/ الأسهم وأنواعها وأحكامها: نقدية  
وعينية، أسمية وإذنية ولحاملها، عادية وممتازة، رأسمال وتمتع/ قيم الأسهم: قيمة اسمية،  
قيمة إصدار، دفترية، حقيقية، سوقية/ تداول الأسهم: المضاربة وضعياً/ تداول الأسهم وأثاره  
وحكمه فقهاً وسياسة/ فقه الأسواق المالية المعاصر والمضاربة.

(٦): الاستثمار ودراسات الجدوى..... ٨١ - ٦٨

أهمية الاستثمار/ دراسة الجدوى: ماهيته وأهميتها/ مراحل دراسة الجدوى وعناصرها/  
الجدوى الشرعية واعتباراتها/ الاستثمار ومحدداته وضعياً: عائد التمويل وكلفته/ معايير  
الاستثمار: القيمة الحالية، الكفاءة الحدية، دليل الربحية/ مدة الاسترداد، معدل العائد،  
نقطة التعادل، تحليل الحساسية/ اعتبارات الربحية الاجتماعية.

(٧): الاستثمار وموجهاته في اقتصاد إسلامي..... ٩٣ - ٨١

أحكام المذهب الاقتصادي: ووظيفية الاستهلاك ووسطيته، تحريم الاكتناز، تحريم الإقراض  
الربوي/ منع قنينة النقود ومنع تسليعها/ الربا كلفة تمويل عقدية/ معايير توجيه الاستثمار  
من منظور إسلامي/ الحسم الزمني ومشروعيته/ سعر الحسم: مقترحات المعاصرين/ معايير  
بديلة/ تقدير وتقرير: لزوم السياسة الشرعية.

(٨): مخاطر الاستثمار وإدارتها..... ١٠٣ - ٩٤

ماهية المخاطر وأنواعها: مخاطر النظام والمخاطر القطاعية/ قياس المخاطر: مقاييس  
التشتت، معامل بيتا: دلالاته وحسابه/ المخاطرة من منظور إسلامي: المخاطرة السلبية  
والإيجابية/ العقيدة المالية الإسلامية وإدارة المخاطر إسلامياً.

(٩): صناديق الاستثمار وأنشطتها..... ١١٥ - ١٠٤

ماهية صناديق الاستثمار وأنواعها: المباشر وغير المباشر، المغلقة والمفتوحة، النمو والدخل/  
مزايا صناديق الاستثمار/ الروابط العقدية لصناديق الاستثمار/ صناديق الاستثمار  
الإسلامية وأنواعها: صناديق الأسهم، صناديق السلع،.../ أهمية صناديق الاستثمار/ الآثار  
السلبية لصناديق الاستثمار الإسلامية/ إدارة الصناديق الاستثمارية.



(١٠): التصكيك والصكوك الإسلامية..... ١١٥-١٢٧

التصكيك ماهيته وأهميته وأطرافه/ الصكوك الإسلامية وخصائصها: الصكوك والسندات، الصكوك والأسهم/ أنواعها وأحكامها: صكوك المشاركة، الوكالة، الإجارة، المراجعة، السلم، الاستصناع،.../ إصدار الصكوك الإسلامية/ تداول الصكوك وأحكامها.

(١١): المصارف الإسلامية ومواردها..... ١٢٧- ١٣٥

المصادر الداخلية للأموال: حقوق الملكية/ المصادر الخارجية: الودائع: الوديعة فقهاً وقانوناً/ الحسابات الجارية: أقوال في تكييفها، مستتبعات الأقوال المختلفة/ الحسابات الاستثمارية: أقوال عدة في تكييفها، مستتبعات ذلك/ الحسابات الأدخارية وتكييفها/ حصيلة الصكوك وموارد الصناديق، والموارد الاستثنائية.

(١٢): المضاربة وتطبيقاتها المصرفية..... ١٣٥- ١٤٨

طبيعة العلاقة العقدية بين أطرافها/ المضاربة والمضاربة المشتركة/ تجريد العمليات المصرفية والحكم عليها/ ضمان مال المضاربة والموقف منه/ الضمان في حال تفويض المضاربة/ مداخل إثبات الضمان وتكييف العقد: الأجير المشترك، تقبيل العمل/ رأي الحنفية في تفويض المضاربة/ احتساب الأرباح بطريقة النمر وحكمها.

(١٣): المراجعة وتطبيقاتها المصرفية..... ١٤٩- ١٥٩

ماهية بيع المراجعة فقهاً/ المراجعة والمواصفة الملزمة/ تجريد العمليات المصرفية والحكم عليها تباعاً/ المراجعة المصرفية: الوعد غير الملزم والموقف منه/ منصوص المالكية، منصوص الشافعية، رأي الحنفية والحنابلة استقراءً/ الوعد الملزم وموقف الفرقاء منه/ وحججهم ومناقشتها/ المراجعة والوعد الملزم: ترجيح.

(١٤): التورق وتطبيقاته المصرفية..... ١٥٩- ١٨٥

التورق نعتة وماهيته وموقف المتقدمين منه/ نقول فقهية ممثلة في التورق/ صور التورق/ التورق منتج مصرفي جديد/ نماذج من تطبيقات التورق المصرفي: تطبيقات الشامل وبيت التمويل/ إطفاء المديونيات/ بطاقات التورق: تيسير الأهلي، تورق الخير/ حكم التورق الفردي وحكم التورق المصرفي المعاصر/ التورق العكسي: صورته وحكمه.

(١٥): السلم وتطبيقاته المصرفية..... ١٨٦- ١٩٢

ماهية السلم ومشروعيته وحكمته/ مقومات عقد السلم وشروط صحته: في المسلم به، في المسلم فيه/ ما يجوز فيه السلم، بيع سلعة السلم قبل قبضها/ الاعتياض عن المسلم فيه/ الإقالة فيه/ تطبيقات السلم: السلم الموازي والمقسط/ تسهيم رأس مال السلم.



- (١٦): بيع الاستجرار وتطبيقاته..... ١٩٧ - ١٩٢
- ماهية الاستجرار ونعته / تكييفه والقول في ذلك / حقيقته وحكمه / صور الاستجرار عند الفقهاء / صور الاستجرار المصرفي والدعوة إلى تطبيقها في المصارف الإسلامية.
- (١٧): بيع الوفاء وتطبيقاته..... ١٩٩ - ١٩٧
- بيع الوفاء: نعوته وماهيته / بيع الوفاء وحكمه لدى المتقدمين / محاولة لتطوير بيع الوفاء / الدعوة إلى تطبيق بيع الوفاء في المصارف الإسلامية.
- (١٨): الاستصناع وتطبيقاته..... ٢٠٣ - ٢٠٠
- ماهية الاستصناع / الفرق بين الاستصناع والسلم / تكييف الاستصناع وحكمه / مقومات الاستصناع وضوابطه / تطبيقاته في المصارف الإسلامية / الاستصناع الموازي.
- (١٩): المشاركات التمويلية المنتهية بالتملك..... ٢٠٦ - ٢٠٣
- تعريف بالمشاركة المتناقصة / صورها: المحضة، المقترنة بالإجارة، المقترنة بالمضاربة / المشاركة المتناقصة وترادف العقود / مشروعية المشاركة المنتهية بالتملك.
- (٢٠): الإجازات التمويلية المنتهية بالتملك..... ٢١٢ - ٢٠٧
- الإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية / ماهية الإجارة المقترنة بالبيع / الإجارة المقترنة بالقرض / بواعثها / مشروعيتها / قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بصددتها.
- (٢١): الكفالات المصرفية..... ٢١٨ - ٢١٣
- ماهية خطابات الضمان / أنواعها وأغراضها / تكييفها ومشروعيتها / الاعتمادات المستندية: ماهيتها وأنواعها ومشروعيتها / المصرف الإسلامي والاعتمادات المستندية.
- (٢٢): الخدمات المصرفية..... ٢٢١ - ٢١٨
- الخدمات التقليدية / الخدمات الإلكترونية: الصراف الآلي، الصيرفة المنزلية والهاتفية، .... / نظم التواصل: (سويفت)، الرقم الدولي للحساب المصرفي (آيبان).
- (٢٣): مشكلات الصيرفة الإسلامية..... ٢٢٥ - ٢٢١
- مشكلات البيئة التشريعية ونقص رأس المال / الرقابة الشرعية / المشكلات الأخلاقية والمهنية للمتعاملين وللعاملين / مشكلات المنافسة والأصول السامة.
- (٢٤): الهندسة المالية وأغراضها..... ٢٣٦ - ٢٢٦
- ماهيتها ووظائفها / كفاءتها ومصداقيتها / المسارات السلبية والمسارات الإيجابية / الموقف من المستجدات / إدارة المخاطر وصناعة التحوط.
- المصادر والمراجع..... ٢٤٠ - ٢٣٧



## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد؛ لما كانت المجتمعات الإنسانية تنقسم دائماً إلى وحدات عجز تكون بحاجة إلى المال وأخرى يكون لديها فائض منه، كان من الطبيعي أن تنشأ علاقات محددة تؤمن انتقال المال بين الطرفين.

وقد كانت هذه العلاقات ابتداءً علاقات مباشرة ينتقل المال فيها من الممول إلى المتمول عبر عقد القرض أو عقد المشاركة دون وساطة، وذلك لسهولة وصول المتمول إلى الممول، ولتوفر عناصر الثقة والمعرفة المتبادلة التي تؤمنها وتدعمها البيئة والأوضاع والأعراف الاجتماعية، لكن العلاقات المباشرة والأطر العقدية القائمة على أساسها ما عادت قادرة، مع نمو المجتمعات وتراجع البعد الشخصي فيها لحساب البعد المؤسسي، على تأمين قنوات كفوءة لنقل المال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وتعاضمت الحاجة إلى مؤسسات جديدة تستجيب لحاجات المجتمع على نحو أكفأ وأقدر؛ فكانت المصارف التجارية من ضرورات الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجديد.

واستطاعت المصارف التجارية أن تلعب دور الوساطة المالية متحملة مخاطرة هذا الدور ومستأثرة بمغانمه، وبذلك اختفت العلاقة المباشرة بين الممول والمتمول؛ فالدائن لا يعرف إلا المصرف الذي يضع فيه فوائض أمواله ويأخذ الفائدة، والمدين كذلك لا يعرف إلا المصرف الذي يمكن أن يجهزه بالمال مقابل الفائدة، وهكذا أقامت المصارف التجارية من نفسها برزخاً بين الممولين والمتمولين.

وفي وقت تال ظهرت الأسواق المالية التي استطاعت أن توسع لنفسها حيزاً في ميدان الوساطة بين الممولين والمتمولين عبر فعاليات التسديد والتسهييم؛ تسديد القروض وتسهييم ملكية رأس المال؛ فجعلت من نفسها معبراً بديلاً بين الممولين والمتمولين، الأمر الذي أعاد رسم التزامات الأطراف الممولة والمتمولة تجاه بعضها من جديد؛ فمن يكتتب بالسند يكون مقرضاً لمصدره، ومن يكتتب بالسهم يكون شريكاً لمصدره، وكل ذلك يجري بوساطة الأسواق المالية بعيداً عن المصارف التجارية، وهذا ما يفسر التناقص النسبي لنصيب تلك المصارف من الأصول لصائح الأسواق المالية. وفي نقلة أخرى تالية وبعيداً أيضاً عن مظلة المصارف التجارية، أفرزت الأسواق المالية ما صار يعرف بصناديق الاستثمار وهي مؤسسات متخصصة لتلقي الأموال واستثمارها على أساس التوكيل أو على أساس المشاركة غير المباشرة بين الممولين والمتمولين.